المعقول فكما ان هذا الكلام لو وقع من غير الشارع لم يكن دليلا
تاما لافتقاره الى مثال الكلام وهي السامي ومعاده فيكون اشاره
الى الدليل لا دليلا تاما فكذا مع وقوعه من الشارع بل الاذهب
عليك ان كلمة الا في هذه الآية للصفة بمعنى غير الا سماء
لان الاسماء استثناء المتصل يجب ان يكون المستثنى منه متعينا
للدخول في المستثنى منه والمنقطع يجب ان يكون عدم الدخول فيه
متعينا وههنا ليس من الطرفين غير معين لان الالهة
جمع منكور والمراد منه ليس بعضا غير معين والمعين المعين الذي
هو الله غير معين دخوله لا لعدم دخوله فلا يصح الاستثناء
لكلا المستثنى غير معين لان الا للصفة لا للاستثناء واذا لو كان
للاستثناء فيكون لزوم الفساد الهة سوى الله تعالى
فيلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم فيكون الله مستثنى
وانتفاء فيكون في الهة دخل فيها الا الله فيلزم من التوحيد وا
اذا كان الا للصفة فيكون الملزوم آلهة موصوفة بكونها غير الله
فيلزم من انتفاء اللازم انتفاء ما فيكون اجمالا كون الآلهة غير الله
تعالى بكون واجبة غير الله تعالى معه فالمجموع آلهة غير الله تعالى
معاندة الكل للجزء ومعلوم ان مقدم الشرطية اللزومية
اذا كان متعددا فالمتعدد داخل في اللزوم والمتعدد ههنا كون
الآلهة غير الله تعالى من طرفي المطرد الموصوف بكون آلهة غير الله

البته باعتبار الفساد وتعدد الآلهة من غير فرض البته لا دخل له
في الفساد فيصير حاصل المعنى على تقدير الصفة لو كان آلهة غير الله
للزم الفساد وانما عبر بالجمع لان الكثرة كانوا مستعدين لعبادة
الاصنام ويعصبهم كانوا يعدون غير الاصنام الصنم كما
يسمون غيرنا على انه يحتمل ان يكون المراد لو كان فيهما آلهة كان
كل واحد منهم غير الله كما هو مذهب المجوس للزم الفساد ومالنا الى كل
واحد فالمعدوم المفروض احتمال كل واحد واحد مع الله سبحانه
والتالي وهو لزوم الفساد بالنسبة الى كل واحد واحد فثبت
التوحيد قطعا ومما يضعفها من ان عدم الشرطية اللزومية اذا كان
معتبرا لكل طرد وجزء آخر لا مستلزم الا سنى لانه لا دخل
لاسم الله تعالى في الالهة ولزوم الفساد بتمام السبحة

Copyright © King Saud University